كلية التجارة
قسم الاقتصاد

"استغلال الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية و دوره في خفض عجز الميزان التجاري مع التركيز على الصناعات الغذائية"
"دراسة قياسية"

"Using of Idle Capacity In the Egyptian Industry and Its Role In Reducing The Trade Deficit With A Foucs on The Food Industry"
"An Empirical Study"

رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في الاقتصاد

مقدمة من الباحثة

ثريا حسن عبد الفتاح محمد

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور: عـــبير فرحات علي

أستاذ ورئيس قسم الأقتصاد بكلـــية التجارة – جامعة عين

الدكتور: عزيزة عبدالخالق هاشم

مدرس بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس

2016

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة التوبة – الآية ١٠٥)

كلية التجارة – قسم اقتصاد

رسالة ماجستير

اسم الطالبة: ثريا حسن عبد الفتاح محمد.

عنوان الرسالة: استغلال الطاقات العاطلة فى الصناعة المصرية و دوره فى خفض عجز الميزان التجاري مع التركيز على الصناعات الغذائية دراسة قياسية

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة

١- **الأستادة الدكتورة/ عبير فرحات علي**

(أستاذ ورئيس قسم الأقتصاد بكلـــية التجارة – جامعة عين شمس) **(مشرفاً)**

٢- **الأستاذ الدكتور/ أحمد فؤاد مندور**

(أستاذ الأقتصاد - بجامعة عين شمس) **(مناقشا رئيساً)**

٣- **الأستاذ الدكتور/ناصر جلال حسانين**

(أستاذ الأقتصاد بمعهد البصريات) **(عضواً)**

الدراسات العليا

تاريخ المنح / / ٢٠١٦ أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٦

موافقة مجلس الكلية / / ٢٠١٦ موافقة مجلس الجامعة / / ٢٠١٦

ختم الإجازة / / ٢٠١٦

شكروتقدير

الحمدلله عز وجل علي نعمه وفضله وإحسانه وعظمته على عونه وتوفيقه في تقديم هذا العمل الخالص لوجهه الكريم

- **أقدم إليها أجمل الآيات الكريمة والأدعية الفضيلة وأخلص الشكر إلى الاستاذة الدكتورة الفضيلة/ عبير فرحات علي .**

وأخصها بالشكر علي تواضعها وتكرمها وتعاونها في الإشراف على إعداد الرسالة وإشرافها فخر لي وحيث أن إرشادها البناء بدونه ماتم إعداد هذه الرسالة على النحو التالي، كما أشكرها على منحها لي فرصة للتعلم من خبراتها العالية المشرقة .

- **أقدم إلى أستاذنا الفاضل الدكتور / أحمد فؤاد مندور.**

وأخصه بخالص الشكر والتقدير وكامل الاحترام على تعاونه المشرق بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، ولكني قد سبق لى أن إقتبست من علمه المضئ حيث يجعل هذا العلم مشرقاً في المراحل التالية ، فلك الثناء والتقدير وأدعو الله أن يحفظه برعايته وأمنه.

- **وأشكر الأستاذ الدكتور/ ناصر جلال حسانين.**

وأخصه بجزيل الشكر علي تفضل سيادته بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة وإتاحة الفرصة لي لمزيد من فرص التعلم والإنارة من خلال الارشادات والملاحظات التي تم إعدادها بالرسالة ، كما أود أن أقدم إليه جميل الشكر والتقدير على تحمله مشقة الرسالة وفحصها فله جزيل الشكر والعطاء .

- **كما أود أن أشكر الأستاذة الدكتورة / عزيزة عبد الخالق هاشم أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس** ، فقد عاونتني في مراحل إعداد المهمة الصعبة بالرسالة وساعدتني على المرور بالأخطاء الشائعة ، فلها جزيل الشكر على جهودها الثمينة والقيمة من أجل الرقي والتقدم في الإعداد فإنها من أهل الشكر والتقدير.

- **وفي النهاية أرسل خالص الشكر والتقدير إلى جميع الجهات المختصة والمسئولة عن البيانات الخاصة والمتاحة لديها** فقد ساعدتني في إعداد الرسالة ، وبالأخص الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز معلومات واتخاذ القرار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وأخيراً وزارة التخطيط المصرية .

*وأدعو الله يعيننا على ما فيه سبل الخير وأن يوفقنا إلي ما يحبه ويرضياه *

الباحثة / ثريا حسن عبد الفتاح محمد

المستخلص

ثريا حسن عبد الفتاح محمد،" استغلال الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية ودوره في خفض عجز الميزان التجاري المصري مع التركيز علي الصناعات الغذائية "، دراسة قياسية.

رسالة ماجستير. جامعة عين شمس. كلية التجارة. قسم الاقتصاد. ٢٠١٦م

هدفت الرسالة إلي قياس أثر الطاقات العاطلة في الصناعات الغذائية ودورها في خفض عجز الميزان التجاري وإمكانية استغلال الطاقات العاطلة في هذا القطاع، وبتحقيق هذا الهدف تم وضع نموذج قياسي لقياس مدي قوة العلاقة بين الطاقات العاطلة في الصناعات الغذائية وبين عجز الميزان التجاري المصري في مصر خلال الفتره (٢٠٠١-٢٠١٤)، وتوصلت الباحثه إلي أن الطاقات العاطلة للصناعات المصرية والصناعات الغذائية تؤثر علي الميزان التجاري المصري في حالة عدم وجود متغيرات أخري، وبعد ذلك تم وضع العديد من التوصيات والآفاق المستقبلية لخفض الطاقات العاطلة في الصناعات المصرية والصناعات الغذائية بشكل خاص من أجل خفض عجز الميزان التجاري المصري.

إهداء

إلي : أمي الحبيبة الغالية وأبي الحبيب الغالي رحمه الله

إلي : أخواتي أعزائي الأحباب الذين من الله علي بالحب والمودة الخالصة لله

شكر وتقدير على كل ما قدموه معي من دعاء لله ومساعدة في هذا العمل المخلص لوجه الله تعالى

وأدعو الله أن يحفظهم جميعاً في كنفه ورعايته بفضل الله عليهم وأن يمن الله عليهم بالإحسان والرضاه بقبوله في جنة الخلد ياالله وأن يجمعنا جميعاً مع الرسول الكريم (صلي الله عليه وسلم)

الباحثة

أولاً : الفهرس:

الموضوع	الصفحة
الإطار العام للدراسة	خ
المقدمة	خ
أولاً: مشكلة الدراسة	د
ثانياً: أهمية موضوع الدراسة	ر
ثالثاً: تساؤلات وفروض الدراسة	ز
رابعاً: أهداف الدراسة	ز
خامساً: منهجية الدراسة	ز
سادساً: حدود الدراسة	ز
سابعاً: الدراسات السابقة	س
الفصل الأول: الإطار النظري للصناعة المصرية والطاقات العاطلة بها:-	١
المبحث الأول: نشأة وتطور قطاع الصناعة المصري	٢
أولاً: مفهوم الصناعة وأنواعها المختلفة	٢
ثانياً: نشأة وتطور الصناعة المصرية	٤
ثالثاً: الأهمية النسبية للقطاع الصناعي	١١
رابعاً: أهم مقومات الصناعة المصرية	١٤
خامساً: التحديات التي تواجه الصناعة المصرية	١٥

المبحث الثاني: الإطار النظري للطاقات العاطلة	٢١
أولاً: مفاهيم الطاقات العاطلة	٢١
ثانياً: مظاهر الطاقات العاطلة	٢٥
ثالثاً: أشكال الطاقات العاطلة	٢٥
رابعاً : أسباب الطاقات العاطلة	٢٦
خامساً:أساليب قياس الطاقة العاطلة	٢٩
سادساً:الآثار الاقتصادية للطاقات العاطلة	٣٥
المبحث الثالث: الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية	٣٨
أولاً: تطور الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية	٣٨
ثانياً: أهم الأسباب وراء ظهور الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية وفقاً للقطاع العام الاستثماري الخاص	٤٢
الفصل الثاني: " واقع قطاع الصناعات الغذائية"	٤٨
المبحث الأول: الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الغذائية	٤٨
أولاً: الأهمية النسبية للصناعات الغذائية إلى إجمالي القطاع الصناعي	٤٩
ثانياً: الأهمية النسبية في تحقيق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل	٥٠
ثالثاً: الأهمية النسبية لاستثمارات الصناعات الغذائية إلى إجمالي الاستثمارات الصناعية المصرية.	٥٢

رابعاً: الأهمية النسبية للصناعات الغذائية في الميزان التجاري المصري	٥٤
خامساً: المعوقات التي تواجه قطاع الصناعات الغذائية في مصر	٥٨
المبحث الثاني: الطاقات العاطلة بقطاع الصناعات الغذائية	٦٠
أولاً: تطور الطاقات العاطلة بقطاع الصناعات الغذائية وفقاً لقطاع الأعمال العام والقطاع الاستثماري الخاص	٦٠
ثانياً: أسباب الطاقات العاطلة بقطاع الصناعات الغذائية على مستوي الأنشطة الصناعية وفقاً لقطاع الأعمال العام والقطاع الاستثماري الخاص	٦٥
الفصل الثالث: " الآفاق المستقبلية لقطاع الصناعات الغذائية المصرية"	٧٣
المبحث الأول: النموذج القياسي	٧٤
أولا: الصياغة الرياضية للنموذج	٧٥
ثانيا: مصادر البيانات والفترة الزمنية للنموذج	٧٦
ثالثا: إختبارات توصيف النموذج	٧٦
رابعاً: التقدير الإحصائي لمعالم النموذج	٨٩
المبحث الثاني: الإستراتيجية المقترحة لعلاج مشكلة الطاقات العاطلة وأثرها علي الميزان التجاري	٩٩
أولاً: رؤية الاستراتيجية لعلاج مشكلة الطاقات العاطلة لقطاع الصناعات الغذائية المصرية	٩٩
ثانياً:أهداف الاستراتيجية لعلاج مشكلة الطاقات العاطلة لقطاع الصناعات الغذائية المصرية	٩٩

ثالثاً:سياسات تحقيق أهداف الاستراتيجية علاج مشكلة الطاقات العاطلة بقطاع الصناعات الغذائية المصرية	١٠٠
رابعاً: محاور الاستراتيجية المقترحة	١٠٠
خامساً: مراحل تنفيذ الاستراتيجية لعلاج مشكلة الطاقات العاطلة للصناعات الغذائية المصرية المقترحة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.	١٠٣
سادساً:آليات علاج مشكلة الطاقات العاطلة بقطاع الصناعات الغذائية	١٠٤
النتائج	١٠٩
التوصيات	١١٣
الملاحق	١١٤
قائمة المراجع	١٧٤

ثانياً:قائمة الجداول والأشكال:

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	تطور الإنتاج الصناعي المصري وعدد العاملين في قطاع الصناعة المصري خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٢/٢٠١٣)	٧
٢	تطور الميزان التجاري لقطاع الصناعة المصرية خلال الفترة(٢٠٠٢- ٢٠١٣)	٩
٣	الأهمية النسبية للصناعة المصرية إلى القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الاستثمارات المصرية	١٢

٤	تطور الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية لقطاع الأعمال العام(٢٠٠٠/٢٠٠١- ٢٠١٢/٢٠١٣)	٣٩
٥	تطور الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية للقطاع الاستثماري والخاص خلال عام(٢٠٠٠-٢٠١٣)	٤١
٦	توزيع أسباب الطاقات العاطلة للصناعة المصرية وفقاً للقطاع العام خلال عامي (٢٠٠٠/٢٠٠١- ٢٠١٢//٢٠١٣)	٤٣
٧	توزيع أسباب الطاقات العاطلة للصناعة المصرية وفقاً للقطاع الخاص والاستثماري خلال عام (٢٠٠٠-٢٠١٣)	٤٥
٨	نسبة إجمالي الصناعات الغذائية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصناعة المصرية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٣/٢٠١٤)	٤٩
٩	القيمة المضافة وعدد العاملين بالصناعات الغذائية إلى إجمالي القيمة المضافة للصناعة المصرية خلال الفترة(٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٢/٢٠١٣)	٥١
١٠	استثمارات الصناعات الغذائية ونسبتها إلي إجمالي الاستثمارات الصناعية والكلية خلال الفترة(٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠١٣/٢٠١٤)	٥٣

١١	نسبة الميزان التجاري للصناعات الغذائية إلى إجمالي الميزان التجاري للصناعة المصرية وإجمالي الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٣/٢٠١٤)	٥٥
١٢	الطاقات العاطلة بقطاع الصناعات الغذائية وفقاً لقطاع الأعمال العام خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣)	٦١
١٣	الطاقات العاطلة بقطاع الصناعات الغذائية وفقاً للقطاع الاستثماري والخاص خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٢)	٦٣
١٤	توزيع الطاقات العاطلة بقطاع الصناعات الغذائية وفقاً لقطاع الأعمال العام خلال الفترة(٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣)	٦٦
١٥	توزيع الطاقات العاطلة بقطاع الصناعات الغذائية وفقاً للقطاع الاستثماري والخاص خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠١٢)	٦٩
	قائمة الأشكال	
١	النفقة المتوسطة للوحدة المنتجة	٢٣
٢	الطاقة العاطلة على المستوي القومي	٢٤

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

تحتل الصناعة المصرية مكانة محورية حيث بلغت نسبة مساهمة الصناعة المصرية إلي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ١٥,٦% عام (٢٠١٤/٢٠١٣)، أيضاً تحسن الميزان التجاري نتيجة زيادة إجمالي صادرات الصناعة المصرية ١٠% من إجمالي الصادرات المصرية، بالإضافة إلي ذلك هناك نقص في استيعاب العاملين في القطاع الصناعي حيث بلغت نسبه عدد العاملين ٣,٨% من إجمالي عدد العاملين في مصر عام (٢٠١٣/٢٠١٢) بعد أن كان نسبته ٤,٩٨% من إجمالي عدد العاملين في مصر عام (٢٠٠٣/٢٠٠٢)[١].

كما يمثل قطاع الصناعة المصري أهمية اقتصادية في المجتمع المصري ، حيث إنه من الممكن أن يعمل علي تخفيض نسبة العجز في الميزان التجاري ، ومن ثم اهتمت الحكومة المصرية بالصناعة المصرية من خلال زيادة فرص الاستثمار الصناعي حيث بلغت نسبة الاستثمارات الصناعية ١٣,٣ %خلال الفتره (٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠١٣/٢٠١٢) من إجمالي الاستثمارات في الصناعات التحويلية وأيضاً هناك انخفاض فى عدد العاملين، حيث بلغت نسبة العاملين في المتوسط ٤,٤٤% من إجمالي العمالة المصرية خلال تللك الفترة[٢].

وتشكل الطاقات الإنتاجية العاطلة إهداراً لجانب من موارد المجتمع التي يجب أن توجه لأغراض التنمية، وأنها تمثل بذلك تحدياً حقيقياً للجهود الإنمائية التي تبذلها الدولة لإحداث التقدم الاقتصادي خاصة فى قطاع الصناعة ، حيث ارتفعت الطاقة العاطلة للصناعة المصرية وفقاً للقطاع العام حيث بلغت ٨,٢٦٨ مليون جنيه بنسبة ٦,٩% من إجمالى الطاقة الإنتاجية المتاحه عام (٢٠١٢/٢٠١١) ،كما بلغت نسبة الطاقة العاطلة للصناعة المصرية حوالى ٦٠% من إجمالى الطاقة الإنتاجية المتاحه وذلك بسبب أحداث ثوره ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وما لها من آثار خلال هذا العام منها الإضرابات العمالية والمطالب الفئوية للعاملين بالمصانع وبذلك قد أثرت بالفعل في نقص الخامات [٣] ،وأيضاً بلغت قيمة الطاقة العاطلة للصناعات الغذائية وفقاً للقطاع

---

(١)- [last accessed ,July 2012 (www.sis.gov.com)

(٢) - مزكز معلومات واتخاذ القرار، (٢٠٠٢-٢٠١٣)، " نشرة الحسابات القومية"، ص١٨- ٢٢.

(٣)- مركز معلومات واتخاذ القرار،٢٠١١،"ثورة ٢٥ يناير عام "،تقارير معلوماتية،(www.ida.gov.eg)، ص ٨

العام ١,٣٨٠ مليون جنيه بنسبة ١٢,٤% من إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة (٢٠١٣/٢٠١٢)، بينما بلغت قيمة الطاقات العاطلة للصناعات الغذائية وفقاً للقطاع الإستثماري ٦,٠٧٠ مليون جنيه وبنسبه ٩,٧% من الطاقة الإنتاجية المتاحه عام (٢٠١٢)، وبذلك قد ساهمت صناعة المنسوجات بنسبة ٣١% يليها قطاع الصناعات الغذائية ٣٠% من إجمالي الطاقة العاطلة [٤].

أولاً: مشكلة الدراسة

يواجه القطاع الصناعي المصري مشكلة خطيرة تتمثل في الطاقات العاطلة نتيجة عدم استغلال المواد الخام ورأس المال والأصول الإنتاجية الثابتة وعدم توافر القدرات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي،و تتمركز الطاقة العاطلة في ست صناعات ومن أهمها الصناعات الغذائية والكيمائية والمنسوجات والمنتجات المعدنية والماكينات والأجهزة الكهربائية .

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات الأساسية في قطاع الصناعة المصري ،حيث اهتمت الحكومة بتوفير الغذاء للمجتمع المصري من خلال اتباع سياسات زيادة الإنتاج المحلي والاعتماد علي الاستيراد من الخارج ، وتحفيز الصادرات لتمويل واردات الغذاء المصري حتي يكون في متناول فئات المجتمع ، وبذلك حققت الحكومه وفرة في الغذاء المناسب للسوق المصرية ،حيث بلغت في المتوسط نسبة الصادرات الزراعية والغذائية المصرية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ١,٤٦% من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية ،وهذا يرجع لزيادة نمو الإنتاج بالصناعات الغذائية في تلك الفترة. كما أن قطاع الصناعات الغذائية عام (٢٠١٣/٢٠١٢) يعتبر من القطاعات التي شاركت في زيادة نسبة القيمة المضافة ١٠% وزيادة عدد العاملين في قطاع الصناعات الغذائية حيث بلغ ٢١,١٧% من إجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة المصري بعد أن كان ١٩,٨٩% عام (٢٠٠٣/٢٠٠٢) ،أيضاً حققت هذه الصناعة عام ٢٠١٤ زيادة في الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية بنسبة ١٩,٤% وانخفاض في الواردات من إجمالي الواردات الصناعية المصرية بنسبة ١٧% بالرغم من ذلك كانت هناك طاقات عاطلة منذ التسعينيات إلا أن الطاقات العاطلة للقطاع العام قد إنخفضت منذ عام ٢٠٠٠ حيث بلغت نسبتها في المتوسط

[٤]- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٥، " النشرة السنوية للأنتاج الفعلي والطاقة العاطلة من المخزون الإنتاج التام علي مستوي الأنشطة الصناعية بمنشأت القطاع العام والاستثماري"، بيان صحفي،(www.capmas.gov.eg).

١٠,٩% من إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحه بينما القطاع الإستثماري قد استمر في التزايد حيث بلغ نسبته في المتوسط ٧,١% من إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحه[٥].

ومن أهم أسباب الطاقات العاطلة في قطاع الصناعات الغذائية عدم استغلال المواد الخام اللازمة للصناعة بشكل أمثل، حيث بلغت قيمة الإنتاج الفعلي للصناعات الغذائية للقطاع العام ١٤,٥٦٣ مليون جنيه عام (٢٠١٤/٢٠١٣) بينما بلغت قيمة الطاقة العاطلة ٢,٠٠٥ مليون جنيه لنفس العام وبنسبه ١٢,١% من الطاقة الإنتاجية المتاحة ويرجع ذلك إلي نقص الخامات بنسبة ٥١,٤% ويليها صعوبات التسويق بنسبة ٣١,٧% من الطاقة العاطلة عام (٢٠١٤/٢٠١٣)، بينما بلغت قيمة الإنتاج الفعلي ٣١,٨٠٥ مليون جنيه وقيمة الطاقة العاطلة ٣,٣٩٥ مليون جنيه عام (٢٠١٣) وفقاً للقطاع الخاص ، وحيث بلغت نسبة الطاقة العاطلة للصناعات الغذائية ٩,٦% من إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة عام (٢٠١٤/٢٠١٣) وفقاً للقطاع العام، وترجع أهمية الطاقة العاطلة للصناعات الغذائية إلي مشكلة الغذاء في مصر والتي من شأنها اعتماد مصر علي الاستيراد لسد احتياجاتها ، حيث تعتبر مصر الدولة الثانية في استيراد القمح والرابعة في استيراد الزيوت النباتية والخامسة في استيراد الذرة ،أي أن هناك زيادة في الطلب علي الغذاء في مصر بصورة أكبر من زيادة الإنتاج المحلي للسلع الغذائية مما يزيد عجز الميزان التجاري المصري.

ومن ثم تكمن مشكلة الدراسة في أن وجود الطاقات العاطلة في قطاع الصناعة المصري يمثل إهداراً للموارد، وضياعاً لفرص العمل وهذا يعمل علي نقص الإنتاج المحلي مما يترتب عليه الاتجاه للاستيراد وبالتالي يحدث عجز في الميزان التجاري. ومن ثم تحاول الدراسة التعرف علي أسباب الطاقات العاطلة وكيفية استغلالها حتي يزداد الإنتاج ويتحسن موقف الميزان التجاري، ولتكن بداية الاستغلال للطاقات العاطلة في الصناعات الغذائية لما يمثله الميزان التجاري من عجز فى تلك الصناعة، حيث يمثل في المتوسط نسبه ٦,٠١% خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)، ومن خلال العرض السابق لواقع قطاع الصناعة المصري تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

[٥] - نسب تم حسابها بواسطة الباحثة بالاعتماد علي نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة.